

## أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على معدل التضخم في جمهورية مصر العربية والمملكة العربية السعودية

أسماء زارع قاياتى<sup>(١)</sup> - أحمد فؤاد مندور<sup>(٢)</sup> - ماجدة محمد عبد الحميد جبريل<sup>(٣)</sup>  
(١) طالبة دراسات عليا بكلية الدراسات العليا والبحوث البيئية، جامعة عين شمس ٢ كلية  
التجارة، جامعة عين شمس

### مستخلص

هدفت الدراسة إلى قياس تأثير الاستثمارات الأجنبية على النمو الاقتصادي، كما سعت الدراسة لتوجيه صانعي السياسة ومتخذي القرار إلى الدور المهم الذي يمارسه الاستثمار الأجنبي المباشر وتأثيره على النمو الاقتصادي، وذلك من خلال هدف رئيسي هو قياس أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على معدل التضخم، وقد اعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي الذي يتضمن استخدام أسلوب جمع البيانات، حيث تم استخدام بيانات البنك الدولي، وتحليلها إحصائية من أجل اختبار صحة فرضيات البحث.

### وقد توصل البحث إلى:

- يوجد تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية للاستثمار الأجنبي المباشر على معدل التضخم بجمهورية مصر العربية .
- يوجد تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية للاستثمار الأجنبي المباشر على معدل التضخم بالمملكة العربية السعودية .
- أن الاستثمار الأجنبي المباشر احد أنواع التدفقات المالية، حيث يعمل على رفع المستوى الاقتصادي للبلد من خلال توفير العملة الصعبة والتكنولوجيا والمهارات كما يقلل من البطالة وتحسين ميزان المدفوعات هذا على المستوى الداخلي، أما على المستوى الخارجي فهو يعمل على تحرير وعولمة الاقتصاد الدولي، وله أشكال متعددة

#### ومن أهم التوصيات:

- يجب على الحكومة المصرية العمل الجاد من أجل تحقيق الاستقرار الأمني والسياسي والاقتصادي والعمل على إيجاد بنى تحتية التي تعد من العوامل المهمة لجذب الاستثمار بشكل عام.
  - ضرورة القضاء على الفساد المالي والإداري في دول المقارنة، من خلال تشديد إجراءات هيئة الرقابة الإدارية والمالية على مؤسسات الدولة والتنسيق بينهم، والاطلاع على التقارير العالمية التي تتحدث عن الفساد، وخاصة منظمة الشفافية الدولية لضمان معرفتها لجميع المعلومات من أجل رفع مرتبة مصر والسعودية في المؤشر.
  - تحسين عمل السياسات المالية والنقدية والتجارية في جمهورية مصر العربية والمملكة العربية السعودية من أجل تنظيم عمل الاقتصاد ومعالجة المشاكل التي يعاني منها الاقتصاد مثل مشاكل التضخم والبطالة وعجز الموازنة العامة والديون وغيرها.
- الكلمات المفتاحية:** الاستثمار الأجنبي المباشر - معدل التضخم - مصر - السعودية

#### مقدمة

يعد اعتماد الكثير من الدول مبدأ الاقتصاد الحر والذي يعتمد فيه الاقتصاد للدولة على مشروعات القطاع الخاص والاستثمارات الخارجية وبرزها الاستثمار الأجنبي المباشر، فالاستثمار الأجنبي المباشر هو انتقال لرؤوس الأموال الأجنبية للاستثمار في الخارج بشكل مباشر، إذ يعتبر من أحد المحركات الأساسية للنمو الاقتصادي في البلد، والذي يتعدى رأس ماله في كثير من الأحيان ميزانيات دول بأكملها وقد تتحكم هذه الاستثمارات الى حد كبير في اقتصاد العالم بفضل إستراتيجية تعتمد أساسا على تدويل أنشطتها الإنتاجية والتسويقية، وبناء إستراتيجيات تتسم بالشمولية والتنوع حيناً، وبالتركيز والتخصص حيناً آخر، وذلك من خلال الهيمنة على قطاعات النشاط الإستراتيجية المتمثلة في الصناعات الإستخراجية، الصناعات التحويلية والخدمات، وقطاعات الإنتاج والتجارة والمال والمصارف الدولية والاتصالات بغية توزيع المخاطر وتنويع مصادر الربح، لتحويل العالم إلى ساحة اقتصادية واحدة بغية بسط نفوذها على العالم وإحكام سيطرتها على قطاعات الأعمال في العالم بالإضافة أيضا إلى

ثورتي الاتصالات والمعلوماتية اللتان أسهمتتا بقدر كبير في انتشار الشركات متعددة الجنسيات والتي صنعت لنفسها حيزا آخر في عالم لا يعترف بالحدود ولا يؤمن بالحواجز الأمر الذي أدى لتراجع دور الدولة أمام هذه الشركات (صائب حسن مهدي، ٢٠١٠).

يُساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في أمورٍ عديدة، من توسيع القاعدة الاستثمارية في البلد، وكذلك في حل مشكلة البطالة من خلال خلق فرص عمل جديدة، وإدخال تقنية متقدمة للدولة، والتعرف على الأساليب الحديثة المتبعة في الإدارة والتنظيم والاتصال والتسويق، مما يؤدي إلى كسب العمالة الوطنية مهارة أعلى وخبرة أكبر، وتُدرك الدول عامةً بأهمية الاستثمار الأجنبي المباشر، لذلك تسعى دائما لجذب الاستثمار الأجنبي إليها من خلال تهيئة المناخ المناسب الذي يحفز على الاستثمار الأجنبي، وتقديم التسهيلات والحوافز للمستثمر الأجنبي.

إن ظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر أصبحت من المواضيع الهامة لما لها من تأثيرات على دول العالم في مجال التنمية خاصة الدول النامية التي يتم استغلال ثروتها الطبيعية والتدخل في شؤونها الداخلية والأضرار ببيئتها فأصبحت الأرض كوكبا يترنح تحت الشبكات الأخطبوطية التي تفرض نفسها كخيار وحيد أمام شعوب العالم وخصوصا بعد اعتماد نظم الاقتصاد الحر كشرط اساسي من شروط قبول مؤسسات وهيئات التمويل الدولية والتي تسعى الدول للحصول منها على التمويل اللازم لتمويل المشروعات التنموية الكبرى والتي تخدم اهداف القضاء على الفقر وتحسين الخدمات الصحية والاجتماعية والتعليمية في الدول النامية (شكراني الحسين، ٢٠١٣).

### مشكلة الدراسة

بات تقرير سياسات الاستثمار الوطنية موجها بصورة متزايدة نحو الاستراتيجيات الانمائية الجديدة، وتحرص معظم الحكومات على اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر وتسهيل دخولها الى اسواقها الاستثمارية في كثير من القطاعات، باعتبار ذلك وسيلة لبناء القدرات الانتاجية

بديلا عن الاقتراض او الاقلال منه والسعى الى تحقيق التنمية، وبما ان مفهوم التنمية الاقتصادية فقط شابه الكثير من العيوب حتى فى النجاح فى تحقيق التنمية الاقتصادية التى لم تراعى الجوانب الاجتماعية من حيث تقليل معدلات البطالة والتغلب على الفقر والحفاظ على الموارد والعمل على تميمتها منها النافذ والمتجددة فكان التحول الى مفهوم التنمية المستدامة كهدف اساسى فى ظل المستجدات على الساحة الدولية واعتبارها كمسار للتنمية (الأونكتاد، مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية، تقرير الاستثمار العالمى، ٢٠١٤).

وتهتم جمهورية مصر العربية بالاستثمار الأجنبي المباشر لتحريك عجلة النمو الاقتصادي وإنعاش الاقتصاد المصري، فهي تسعى دائما لجذب المستثمرين الأجانب من خلال تقديم الحوافز والتسهيلات التي تحفز المستثمر الأجنبي على الاستثمار في مصر، وأثر ذلك على الاقتصاد المصري وبناءً على ذلك يمكن تلخيص مشكلة البحث في التساؤل الآتي:

ما أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على معدل التضخم في جمهورية مصر العربية والمملكة العربية السعودية ؟

### أهمية الدراسة

وتكمن أهمية الدراسة فى الانتشار الواسع للاستثمار الأجنبي المباشر وضخامة استثماراته حول العالم وذلك بعد اعتماد معظم دول العالم ومنها معظم الدول العربية لسياسات الاقتصاد الحر، واجتهاد الدول فى تقديم الحوافز والتسهيلات لجذب هذه الشركات، ومحاولة الاعتماد عليها فى تمويل الفجوات الاقتصادية والاستثمارية لديها لتحقيق التنمية، وذلك بدلا من الاعتماد فقط على الاستدانة من الهيئات الدولية المقرضة لما تتحمله الدول من مشاكل الديون وهذا ما عانت منه معظم الدول النامية ومنها الدول العربية خلال عقد الثمانينات، والتعرض للتحديات التى تواجه الاستثمار الأجنبي المباشر فى تحقيق اهدافها من تعظيم

الربحية والنمو والاستمرارية وتحديات تحقيق التنمية فى دول الدراسة المضيفة فى ضوء تبنى مسار التنمية المستدامة، وأهم الجهات المستفيد هيئة الاستثمار والشركات متعددة الجنسيات .

### أهداف الدراسة

تُساهم الدراسة فى تسليط الضوء على أهمية الاستثمار الأجنبي من حيث مفهومه وأشكاله وأهميته فى الاقتصاد، وتوضيح سبب سعي جمهورية مصر العربية الدائم لجذب الاستثمار الأجنبي إليها، كما تهدف الدراسة إلى قياس تأثير الاستثمارات الأجنبية على النمو الاقتصادي، كما تسعى الدراسة لتوجيه صانعي السياسة ومنتخذي القرار إلى الدور المهم الذي يمارسه الاستثمار الأجنبي المباشر وتأثيره على النمو الاقتصادي، وذلك من خلال هدف رئيسى هو قياس أثر الاستثمار الاجنبى المباشر على معدل التضخم .

### فروض الدراسة

1. لا يوجد تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية للاستثمار الاجنبى المباشر على معدل التضخم بجمهورية مصر العربية .
2. لا يوجد تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية للاستثمار الاجنبى المباشر على معدل التضخم بالمملكة العربية السعودية .

### محدود الدراسة

الحدود الزمنية للدراسة: من عام ١٩٩٠ الى عام ٢٠١٨  
الحدود المكانية: مقارنة بين دولتى جمهورية مصر العربية والمملكة العربية السعودية .

### منهج الدراسة

تعتمد الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي الذي يتضمن استخدام أسلوب جمع البيانات، حيث تم استخدام بيانات البنك الدولي، وتحليلها إحصائية من أجل اختبار صحة فرضيات البحث كما تعتمد على المسح المكتبي للاستفادة من المراجع والدوريات العلمية في بناء الإطار النظري.

### الدراسات السابقة

فيما يلي عرض لمجموعة من الدراسات التي أهتمت بالاستثمار الإجنبي المباشر في الدول العربية .

دراسة هشام سالم سليمان ابو عميرة (٢٠١١): " دور الشركات متعددة الجنسيات في التنمية الاقتصادية المصرية في ضوء الاشتراطات البيئية "

تهدف الدراسة الى معالجة القصور الذي يتباين في دور الشركات المتعددة الجنسيات في التنمية الاقتصادية في الدول النامية ودراسة نماذج هذه الشركات الدولية في قطاع المياه الغازية وهي شركات في مصر من زمن وقطاع يمثل كثافة عمالة وكثافة راس المال والتكنولوجيا الحديثة ويمثل هذا القطاع شكل ايجابي وسلبي في تأثيره على البيئة والتعرف على الاضرار الناجمة عن هذا القطاع والتعرف على المقترحات لتجنب هذه الاضرار السلبية ومعالجتها

وقد توصلت إلى أن ظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر ظاهرة واقعية وحتمية وموجودة في كل دول العالم فهي تمثل الاقتصاد العالمي فهي تؤدي بشكل مباشر الى الركود والتضخم وايضا الانتعاش الاقتصادي في اى مكان على مستوى العالم ،ووجوب دعم وتهيئة المناخ الاستثماري الجيد لجذب رؤوس الاموال الاجنبية وجذب التكنولوجيات الحديثة ودعم جهود الشراكة،

والمطلوب من الاستثمار الأجنبي المباشر كثير جدا في حقل المحافظة على البيئة من التلوث ونقل تكنولوجيا نظيفة.

**دراسة سامح محمد عبد السلام قنديل (٢٠١٢): " دور الاستثمارات الأجنبية المباشرة واثرها على التنمية المتواصلة "**

تهدف الدراسة إلى تحديد اهم العوامل المؤثرة على تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر في مصر واسرائيل من خلال دراسة (المتغيرات الاقتصادية المحلية والاقليمية والدولية على هذه التدفقات، ودراسة توقعات الهيئات الدولية لاداء الاقتصاد المصري والاسرائيلي خلال فترة دراسة، ودراسة اهم الاتجاهات الحديثة لمحددات الاستثمار الاجنبي المباشر في كل من مصر واسرائيل) بهدف اشتقاق دالة الاستثمار الاجنبي المباشر في مصر واسرائيل .

وقد توصلت إلى أن حماية البيئة تتطوى على نفقة اقتصادية، والاستثمار المباشر يساعد على تحقيق التنمية الاقتصادية وانه ليس هناك اتجاه دولي وعالمي كبير للربط بين الاستثمار الاجنبي المباشر والتنمية المستدامة بشكل خاص لكن تعتمد الاتجاهات الدولية للنهوض بالتنمية المستدامة من خلال الاضرار والملوثات الناتجة عن الاستثمارات بشكل عام و من خلال تحليل الدراسة للحالة المصرية فيما يخص الاستثمارات الاجنبية المباشرة في قطاع البترول وكذلك مقارنته ببعض الدول من حيث الحفاظ على البيئة وتحقيق التنمية المستدامة يتضح ان العلاقة بين الاستثمار الاجنبي المباشر والتنمية المستدامة في جزء كبير منها علاقة سالبة حيث لايراعى فيها المستثمر الاجنبي التلوث الناتج من تلك الاستثمارات.

**دراسة حسين العلمي (٢٠١٣): " دور الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تحقيق التنمية المستدامة "**

تهدف الدراسة إلى الوقوف على مجموعة من النقاط يمكن تلخيص أهمها فيما يلي:

١- تقديم رؤية شاملة عن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وخصائصها وأقسامها والمخاطر التي تصحبها، ومحاولة تبيان أثرها في التنمية المستدامة .

٢- محاولة تبين الدور المحوري الذي يقوم به الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مختلف المجالات التنموية، وكذلك مدى مساهمتها في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.  
٣- عرض ملامح التجريبتين الماليزية والتونسية في مجال الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتسخيرها من أجل التنمية المستدامة، والوقوف على ما حققته الجزائر في هذا المجال ومدى إمكانية استفادتها من هاتين التجريبتين.  
وقد توصلت إلى أن:

١- إن تطوير وزيادة الاستثمار في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وحسن استخدامه وتوظيفه يشكل فرصة ذهبية لدفع عجلة التنمية المستدامة، وتحقيق تحسينات في مستويات المعيشة لكل شرائح المجتمع .  
٢- إن الأثر الاقتصادي للاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات يمكن أن يكون من حيث المؤثرات الخارجية والآثار غير المباشرة بفعل استخدامها وتطبيقها في مختلف قطاعات الاقتصاد، أكبر من مساهمتها المباشرة في الناتج المحلي الإجمالي كقطاع من قطاعات الإنتاج.

**دراسة الهام شيلي (٢٠١٤): " دور استراتيجية الجودة الشاملة في تحقيق التنمية المستدامة في المؤسسة الاقتصادية (دراسة ميدانية في المؤسسة المينائية بسكيدة) "**  
تهدف الدراسة إلى إبراز كيفية تحقيق استدامة للمؤسسات الاقتصادية بالاعتماد على أسلوب استراتيجية الجودة الشاملة واعتماد الجودة الشاملة كجسر تعبر المؤسسة من خلاله كافة التحديات المتعلقة بالتنمية المستدامة وتسلية الضوء على موضوع الجودة الشاملة كفلسفة استراتيجية من أجل تحقيق التنمية المستدامة وإبراز مختلف المفاهيم المتعلقة بها وتبيان قدرتها على اكساب المؤسسات الاقتصادية مكانة لمكافحة كافة التحديات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.



وقد توصلت إلى أن أي مؤسسة تعتمد تحقيق لمستوى متميز من الجودة على منتجاتها على مدى ومناسبة الاستراتيجية التي ترسمها للجودة، وتعتبر الجودة سلاح استراتيجي بالنسبة للمؤسسة وذلك لأنها تحقق ميزة تنافسية للمؤسسة.

### دراسة معطاء الله حسين (٢٠١٦): " جنسية الشركات متعددة الجنسيات "

تهدف الدراسة إلى الكشف عن إمكانية تمتع الشركات متعددة الجنسيات بجنسية تنسب من خلالها إلى دولة معينة وذلك لتحديد النظام القانوني الذي تخضع لو، ومعرفة ما تتمتع به من حقوق وما عليها من التزامات في ظل هذا القانون، حيث تعتبر الشركات متعددة الجنسيات من الكيانات التي ظهرت حديثاً، والتي هي عبارة عن شركة أم وشركات وليدة تنتشر عبر دول العالم لممارسة مختلف النشاطات التي تتعدى الحدود الإقليمية للدول، فكل وحدة منها تتمتع بجنسية بلد معين والتي تستقل قانونياً عن باقي الوحدات التابعة للشركة الأم، وذلك لمعرفة إلى أي مدى تأثر الجنسية على هذا النوع من الشركات بوصفياً أحد خصائصها ؟

وقد توصلت إلى أن الشركات متعددة الجنسيات أصبحت من أكثر الكيانات تأثيراً في المجال الاقتصادي على الساحة الدولية، وذلك لما تملكه من إمكانيات مادية وبشرية هائلة تمتد إلى مختلف دول العالم، فهي بذلك تسعى إلى تحويل العالم إلى ساحة اقتصادية واحدة بغية بسط نفوذها واحكام سيطرتها على قطاعات الأعمال في العالم، متجاوزة في ذلك الحدود الإقليمية للدول والتهرب من تطبيق قوانينها الوطنية عملياً .

أوجه اختلاف الدراسة عن الدراسات السابقة: يرتبط موضوع الدراسة بالاستثمار الأجنبي المباشر ودورها في تحقيق التنمية المستدامة وابعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية حيث قامت العديد من الدراسات بدورها في دراسة هذه الاستثمار الاجنبي المباشر، كونه مظهر اقتصادي وقوة فعالة في الاقتصاد العالمي وفي الدول المضيفة لها، ودراسات اخرى درست التنمية المستدامة واهدافها وابعادها وهنا نحاول دراسة تأثير هذه الشركات ودورها الفعلي في تحقيق التنمية المستدامة في الدول العربية، حيث تم الاستدلال ببعض الدراسات الهامة مع

ما تفرد به كل دراسة بخصائصها، وتختلف بانها تدرس دور الاستثمار الأجنبي المباشر لها من انتشار وضخامة رؤوس اموال وسعى للربح على تحقيق التنمية المستدامة في الدول العربية باتخاذ بعض الدول العربية كأمتلة عليها ومنهم مصر كدولة نامية سباقة لتطبيق سياسات الاصلاح الاقتصادي وتعتبر مصر سوق كبير وجاذب للاستثمار الأجنبي المباشر نظرا لكبر حجم السوق والذي لم يصل الى التشبع بل سوق واعد، ودولة الامارات العربية المتحدة فهي من الدول الناجحة في استقطاب هذه الشركات بسياستها الانفتاحية المعتمدة على الاقتصاد الحر وخصوصا في مجال اسواق استخراج وقد تطورت لجذب هذه الشركات في كثير من القطاعات كقطاع الخدمات العامة والمالية والتكنولوجيا والسياحة والترفيه، ومثال اخر وهي دولة الجزائر والتي تمثل سوق تعديني كبير يعتمد في الاساس على الشركات الدولية وبدءها لتطبيق نظم الاصلاح الاقتصادي وهي من اكبر الدول في التعداد السكاني في الوطن العربي وشمال افريقيا بعد مصر .

### الإطار النظري

يحظى موضوع الاستثمار الأجنبي المباشر باهتمام كبير من قبل صانعي القرار، وفي مختلف أنحاء العالم. حيث يُعد الاستثمار الأجنبي المباشر مصدراً هاماً من مصادر التمويل، خاصةً، في الدول النامية ومنها الدول العربية، حيث يلعب الاستثمار الأجنبي المباشر دوراً هاماً في دفع عجلة النمو الاقتصادي في هذه الدول. تتسابق معظم الدول في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، وذلك من خلال توفير البيئة الاستثمارية المناسبة لاستقطابه، وتقديم عديد من الحوافز والتسهيلات للمستثمر الأجنبي. وسيعرض هذا الفصل توضيح لمفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر وأهميته وأشكاله، كما سيتم التطرق إلى أهم محدداته وأثره على النمو في الفكر الاقتصادي.

**أولاً: مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر:** تعددت المفاهيم للاستثمار الأجنبي المباشر، حيث عرّف بأنه "تلك الاستثمارات التي يديرها أجنبى؛ بسبب ملكيتهم الكاملة لها، أو تملكهم لنصيب يبرر لهم حق الإدارة، ومعظم هذه الاستثمارات تتم بواسطة الشركات متعددة الجنسيات". (لطفى، ٢٠٠٩)

عرّف تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية الاستثمار الأجنبي المباشر، على أنه "نوع من الاستثمار الذي ينطوي على علاقة طويلة المدى، تعكس مصالح دائمة ومقدرة على التحكم الإداري بين الشركة في القطر الأم والشركة في قطر آخر، على أن تتعدى نسبة مشاركة الشركة الأم ٥٠%". (مريم & فلة، ٢٠١٤)

وعرّفت منظمة التجارة العالمية ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية الاستثمار الأجنبي المباشر، على أنه "أي نشاط استثماري مستقر في بلد معين ( بلد المنشأ )، والذي يمتلك أصول في بلد آخر (البلد المضيف)، وذلك بقصد تسيير هذه الاستثمارات". (البسام، ٢٠١١)

**ثانياً: أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر:** يتمتع الاستثمار الأجنبي المباشر بأهمية كبرى في اقتصادات الدول المضيفة، حيث أنّ له آثار إيجابية عديدة، فهو يساهم في رفع معدلات الاستثمار من خلال تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر. كما يلعب دوراً هاماً في خلق فرص عمل جديدة، وبالتالي الحد من مشكلة البطالة، والتي تُعتبر ظاهرة منتشرة بشكل كبير في الدول النامية. كما يؤثر الاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات من خلال تدفق رؤوس الأموال الأجنبية، مما يجعله مصدرًا جيدًا للحصول على العملات الصعبة وزيادة رأس المال المادي في الدول المضيفة. (محمد، ٢٠٠٥)

يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في نقل التكنولوجيا المتقدمة والمهارات الإدارية الحديثة للدول المضيفة، والتي لها دور كبير في تطوير مهارة العمال ورفع كفاءة الإنتاج؛ نظراً لخبرة الشركات الأجنبية بالنشاط الاقتصادي ومعرفتها الواسعة لفنون الإنتاج والتسويق. كما يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في تنمية قطاع التصدير والذي يعتبر حاجة ماسة عند

الدول النامية، ويزيد الاهتمام بالبحوث والتطوير في الدول المضيفة، بالإضافة إلى أنه يساهم في زيادة الإنتاجية والإنتاج مما يؤدي إلى زيادة الدخل القومي، ومن ثمّ زيادة متوسط دخل الفرد، وبالتالي تحسين مستوى الرفاهية. (مختار، ٢٠١٣)

ولكن على الرغم من الآثار الإيجابية التي يجلبها الاستثمار الأجنبي المباشر، إلا أنّ له آثار سلبية على الدول المضيفة، حيث أنّ الاستثمار الأجنبي المباشر هو وسيلة لاستنزاف ثروات الدول النامية، وأنّ المستثمرين الأجانب قد يجلبون تقنية لا تتناسب مع ظروف الدول النامية التي يغلب عليها البطالة، إذ أنّ وجود هذا النوع من التكنولوجيا الذي يعتمد على الاستخدام الكثيف لرأس المال يعمل على تفاقم مشكلة البطالة. كما أنّ الاستثمار الأجنبي المباشر قد يزيد من احتكار الأسواق المحلية في الدول المضيفة، وبالتالي تزداد تبعية الدول النامية للدول المتقدمة. (أحمد، ٢٠١١)

**ثالثاً: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر:** يأخذ الاستثمار الأجنبي المباشر أشكالاً متعدّدة حسب طبيعة الملكية للأصول الإنتاجية في الدول المضيفة، ومنها الاستثمار المشترك، والاستثمار المملوك بالكامل، بالإضافة إلى الاستثمار في مجموعات أو عمليات التجميع، وكذلك المناطق الحرّة. وسيتمّ التطرق إلى هذه الأشكال بشكلٍ مفصّل.

١- **الاستثمار المشترك:** يُعرّف الاستثمار المشترك أو كما يسمى أحياناً بالاستثمارات الأجنبية الثنائية، بأنه "أحد مشروعات الأعمال الذي يمتلكه أو يشارك به طرفان أو أكثر من دولتين مختلفتين بصفة دائمة". (الأسرج، ٢٠٠٥) حيث تكون الشراكة في رأس المال والعلامات التجارية والإدارة وبراءة الاختراع وغيرها. وبناءً على ذلك، يلقي هذا النوع من الاستثمار الأجنبي المباشر قبولاً وتأييداً من قبل الدول المضيفة، خاصةً الدول النامية؛ لكونه يُوفّر لها مزايا الاستثمار الأجنبي المباشر دون أن تتخلّى عن حقها في السيطرة على المشاريع المقامة على أراضيها في الوقت نفسه. فالاستثمار المشترك يُخفّض درجة التحكم من قبل المستثمر الأجنبي، ويساعد على تعزيز الملكية الوطنية.

٢- **الاستثمار المملوك بالكامل:** يُعتبر هذا الشكل من الاستثمار الأجنبي المباشر الأكثر تفضيلاً من قبل المستثمر الأجنبي؛ وذلك لأنَّ المستثمر الأجنبي يتمتع بكامل الحرية في الإدارة والتسويق، كما له الحق في إنشاء فروع للإنتاج والتسويق في أماكن أخرى. حيث تتردّد معظم الدول النامية في الإقبال على هذا النوع من الاستثمار الأجنبي المباشر؛ وذلك خوفاً من التبعية الاقتصادية من خلال سيطرة الشركات الأجنبية على الأسواق المحلية والتي تقود إلى الاحتكار. (رخا، ٢٠١٢)

٣- **الاستثمار في مجموعات أو عمليات التجميع:** تأخذ هذه المشروعات شكل اتفاقية بين الطرف الأجنبي والطرف المحلي، حيث يقوم الطرف الأجنبي بتزويد الطرف المحلي بمكونات منتج معين لتجميعها كي تصبح منتجاً نهائياً تام الصنع، وفي بعض الحالات، خاصةً، في الدول النامية، يقوم الطرف الأجنبي بتقديم الخبرة والمعرفة اللازمة والمتعلقة بالتصميم الداخلي للمصنع وطرق التخزين والصيانة والتجهيزات الرأسمالية في مقابل عائد مُتفق عليه، بينما الطرف المحلي يقوم بعملية تجميع ذلك المنتج في بلده. (شرف، ٢٠٠٦)

٤- **المناطق الحرة:** يُقصد بالمنطقة الحرة تلك المنطقة التي تقع داخل الحدود الجغرافية للدولة ولكنها خارج النظام الجمركي لتلك الدولة، إذ يسمح بدخول الواردات وخروج الصادرات دون رسوم جمركية. تُقدّم المناطق الحرة عديد من التسهيلات والحوافز للمستثمر الأجنبي، من خلال إعفاء الشركات الأجنبية من ضريبة الدخل وعدم فرض رسوم جمركية على الموارد المستوردة، وتسهيل إقامة العاملين وتوفير الطاقة في تلك المناطق بأسعار مدعومة. (العبيدي، ٢٠١٢)

**رابعاً: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر:** تُعتبر المحددات الاقتصادية من أهم المحددات التي يعتمد عليها مُتخذي قرار الاستثمار الأجنبي المباشر. وتتمثل هذه المحددات في حجم السوق، والاستقرار السياسي والاقتصادي، بالإضافة إلى وجود البنية الأساسية،

ووجود إطار تشريعي وتنظيمي، وكذلك وجود نظام قضائي، إلى جانب تقديم الحوافز المالية والتمويلية للمستثمر الأجنبي.

يُعتبر حجم السوق من أكثر المحددات التي تؤثر على قرار المستثمر الأجنبي، فكلما كبر حجم السوق زاد تدفق الاستثمار الأجنبي. كما يُعد الاستقرار السياسي والاقتصادي من العناصر الأساسية والضرورية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، فوجود بيئة مستقرة وآمنة تُعد من العوامل الجاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر؛ وذلك لأنَّ المستثمرين الأجانب لا يقبلون بالمخاطرة برؤوس أموالهم في بيئة تتسم بعد الاستقرار قد تؤدي بهم إلى الخسارة. (صالح، ٢٠١٣)

كما تساهم البنية الأساسية كالطرق ووسائل النقل والمطارات وشبكات الكهرباء في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر للدول المضيفة، فوجود بنية أساسية يساهم في تخفيض التكاليف، وبالتالي زيادة أرباح المستثمر. فالدول التي تمتلك بنية تحتية ضعيفة قد تواجه صعوبات في اجتذابها لحجم كبير من الاستثمارات الأجنبية. (صالح، ٢٠١٣)

يُعد وجود إطار تشريعي وتنظيمي يحكم أنشطة الاستثمار الأجنبي المباشر من العوامل المهمة التي تُحفز على الاستثمار، إذ يساعد وجود قانون موحد للاستثمار يتسم بالوضوح والشفافية على جذب الاستثمار. كما أنّ وجود الضمانات الكافية التي تحمي المستثمر الأجنبي من المخاطر التي قد يتعرض لها في الدول المضيفة مثل التأميم وغيره، من العوامل المهمة والتي لها دور كبير في التأثير على قرار المستثمر. (محمد، ٢٠٠٥)

بالإضافة إلى وجود نظام قضائي مستقل يتمتع بالقدرة على تنفيذ القوانين والتعاقدات، وقادر على حل المنازعات التي قد تنشأ بين المستثمر الأجنبي والدول المضيفة بكفاءة عالية وبنزاهة محايدة، من العوامل المؤثرة على قرار المستثمر الأجنبي. كما يساهم تقديم الحوافز المالية والتي تتمثل في الحوافز الضريبية مثل إعفاء السلع الرأسمالية المستوردة من الرسوم

الجمركية، وكذلك الحوافز التمويلية مثل الإعانات الحكومية المباشرة، في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر. (محمد، ٢٠٠٥)

#### خامساً: أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو في الفكر الاقتصادي: إن

الجدوى من الاستثمارات الأجنبية يعتبر محوراً هاماً، وفيما يلي سيتم عرض وجهة نظر كلاً من الفكر الكلاسيكي والفكر النيوكلاسيكي في هذا الخصوص.

١- **الفكر الكلاسيكي:** يُعد الاستثمار الأجنبي المباشر وسيلة لتوجيه المدخرات إلى الاستثمار في الدول النامية المضيفة لهذه الاستثمارات وفقاً للفكر الكلاسيكي، وأنّ التقدم التكنولوجي الذي يجلبه الاستثمار الأجنبي المباشر يلعب دوراً هاماً في التأثير على معدل النمو الاقتصادي. وعلى الرغم من المزايا العديدة التي يجلبها الاستثمار الأجنبي المباشر، إلا أنّ هناك اختلاف في وجهات النظر لدى الكلاسيكيين من حيث تأثيره على معدل النمو الاقتصادي. حيث يرى البعض أنّ الاستثمار الأجنبي المباشر يؤثر إيجاباً على النمو الاقتصادي، إذا وفّرت الدولة المضيفة البيئة الاستثمارية المناسبة والمقومات اللازمة لجذبه. (عليوة، ٢٠١١)

٢- **الفكر النيوكلاسيكي:** يرى الفكر النيوكلاسيكي أنّ التقدم التكنولوجي له أثر إيجابي على معدل النمو الاقتصادي. حيث أنّ زيادة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، يؤدي إلى زيادة التكنولوجيا المُصاحبة معه، وبالتالي يزداد معدل النمو الاقتصادي. اتفق الفكر النيوكلاسيكي مع الفكر الكلاسيكي على أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في حقن التسرب من الادخار إلى الاستثمار لدى الدول النامية المضيفة. و أنّ الاستثمار الأجنبي المباشر يؤدي إلى زيادة تدفقات رأس المال مما يدفع عجلة النمو الاقتصادي، فكلما زاد تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، زادت حركة رأس المال، وبالتالي يزداد معدل النمو الاقتصادي. (شليبي، ٢٠١٣).

**سادساً: التضخم فى الأسعار:** يعكس التضخم كما يقيسه مؤشر أسعار المستهلكين التغيير السنوي للنسبة المئوية فى التكلفة على المستهلك المتوسط للحصول على سلة من السلع والخدمات التي يمكن أن تثبت أو تتغير على فترات زمنية محددة، ككل سنة مثلاً وتستخدم بوجه عام صيغة لاسبيرز ( صندوق النقد الدولي، الإحصاءات المالية الدولية، وملفات البيانات - ٢٠٢١ )

يشير التضخم كما يقيسه معدل النمو السنوي لمعامل التكميش الضمني لإجمالي الناتج المحلي إلى معدل تغير الأسعار فى الاقتصاد ككل. ومعامل التكميش الضمني لإجمالي الناتج المحلي هو نسبة هذا الإجمالي بالأسعار الجارية للعملة المحلية إلى الإجمالي بالأسعار الثابتة للعملة المحلية ( بيانات الحسابات القومية للبنك الدولي، وبيانات الحسابات القومية لمنظمة التعاون والتنمية فى الميدان الاقتصادي - ٢٠٢١ ) .

### الدراسة الميدانية

تناول الباحثون منهجية البحث تفصيلاً للأسس المنهجية التي استنتجها فى إعداد الدراسة، ويشمل ذلك تحديد نوع ومصادر البيانات، وأسلوب جمع البيانات، وأساليب التحليل الإحصائي للبيانات، وسوف يتم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، لوصف الظاهرة موضوع الدراسة وتحليل بياناتها وبيان العلاقة بين مكوناتها، واستعراض نتائج الدراسة التحليلية ومناقشتها من خلال فروض الدراسة، لتحديد ما إذا كان هناك تأثير معنوى ذو دلالة إحصائية أم لا بين متغيرات الدراسة .



### أولاً: منهج الدراسة وإجراءاتها:

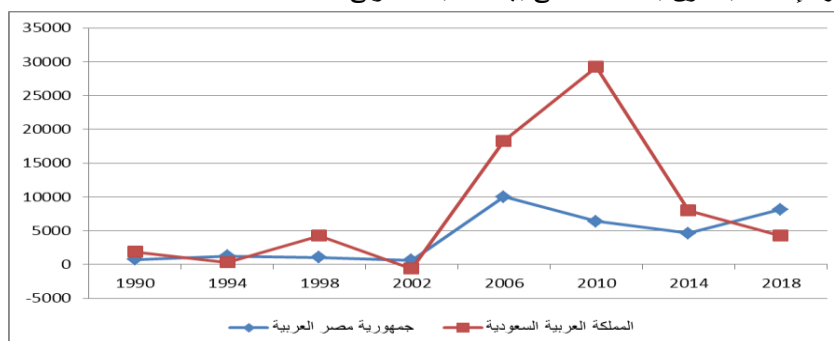
- ١- **منهج الدراسة:** تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، لوصف الظاهرة موضوع الدراسة وتحليل بياناتها وبيان العلاقة بين مكوناتها، ويتسم هذا المنهج بأنه يقرب نتائج الدراسة من الواقع ويمكنها من وصف الظواهر بشكل دقيق.
  - ٢- **مجتمع الدراسة:** قام الباحثون بعمل دراسة مقارنة بين دولتي جمهورية مصر العربية والمملكة العربية السعودية فيما يخص الاستثمار الاجنبي المباشر ومعدل التضخم .
  - ٣- **المعالجة الإحصائية:** بعد الانتهاء من جمع البيانات قام الباحثون بعمل تحليل لها بإستخدام برنامج SPSS، الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية، لتفريغ البيانات وجدولتها وإجراء التحليل الإحصائي المناسب لتحليل البيانات ولإختبار صحة فروض الدراسة، وتطلب ذلك تطبيق بعض أساليب الإحصاء الوصفي والإحصاء التحليلي كالاتي :  
**(أ) الإحصاء الوصفي:** تم الاعتماد على الإحصاء الوصفي للمقارنة بين دولتي جمهورية مصر العربية والمملكة العربية السعودية وذلك لتوصيف متغيرات الدراسة من خلال البيانات التي تم جمعها .  
**(ب) الإحصاء الاستدلالي:** اعتمد الباحثون في تحليل بيانات الدراسة على أساليب الإحصاء التحليلي للتحقق من مدى صحة الفروض، وذلك باستخدام تحليل الانحدار الخطي البسيط : هو أسلوب احصائي يستخدم لاختبار أثر متغير مستقل واحد على متغير تابع واحد بطريقة المربعات الصغرى OLS والذي يحتوي على اختبار معاملات الانحدار (t)، واختبار النموذج الكلي (F) وبعض اختبارات التحقق من افتراضات المربعات الصغرى .
- ثانياً: الاحصاء الوصفي لنتائج الدراسة الميدانية:** فيما يلي عرض لنتائج الاحصاء الوصفي لمتغيري وهما: ( الاستثمار الاجنبي المباشر - معدل التضخم في الاسعار وذلك للمقارنة بين دولتي جمهورية مصر العربية والمملكة العربية السعودية فيما يخص الاستثمار الاجنبي المباشر، والتي تعتقد الباحثة أن لها تأثير على الاقتصاد في هاتين الدولتين .

١- التدفقات في الاستثمار الأجنبي المباشر: الجدول التالي يوضح الدفقات في الاستثمار الأجنبي المباشر لكل من جمهورية مصر العربية والمملكة العربية السعودية خلال الفترة من ١٩٩٠ وحتى ٢٠١٨ .

جدول (١): الدفقات في الاستثمار الأجنبي المباشر لكل من جمهورية مصر العربية والمملكة العربية السعودية خلال الفترة من ١٩٩٠ وحتى ٢٠١٨ الأرقام بالمليون دولار

السنة	جمهورية مصر العربية	الرقم القياسي	المملكة العربية السعودية	الرقم القياسي
١٩٩٠	٧٣٤	١٠٠	١٨٦١,٣٣٣	١٠٠
١٩٩٤	١٢٥٦	١٧١,١١٧	٣٤٩,٣٣٣	١٨,٧٦٨
١٩٩٨	١٠٧٦	١٤٦,٥٩٤	٤٢٨٣,٤٦٧	٢٣٠,١٢٩
٢٠٠٢	٦٤٦,٩	٨٨,١٣٤	٦١٤,١٣٣-	٣٢,٩٩٤-
٢٠٠٦	١٠٠٤٢,٨	١٣٦٨,٢٢٩	١٨٢٩٣,١٧٣	٩٨٢,٧٩٩
٢٠١٠	٦٣٨٥,٦	٨٦٩,٩٧٣	٢٩٢٣٢,٧٠٧	١٥٧٠,٥٢٥
٢٠١٤	٤٦١٢,٢	٦٢٨,٣٦٥	٨٠١١,٧٨٧	٤٣٠,٤٣٣
٢٠١٨	٨١٤١,٣	١١٠٩,١٦٩	٤٢٤٧,١٠٧	٢٢٨,١٧٦

المصدر: إعداد الباحثون بالاعتماد على بيانات البنك الدولي ٢٠٢١



شكل (١): التدفقات في الاستثمار الأجنبي المباشر لكل من جمهورية مصر العربية والمملكة العربية السعودية خلال الفترة من ١٩٩٠ وحتى ٢٠١٨

من الجدول (١) والشكل (١) يتضح أنه بمقارنة التدفقات في الاستثمار الاجنبي المباشر لكل من جمهورية مصر العربية والمملكة العربية السعودية خلال الفترة من ١٩٩٠ وحتى ٢٠١٨، بالنسبة لمصر فقد تضاعف الاستثمار الاجنبي المباشر حتى وصل إلى حوالي ١١ ضعف، وكانت أفضل الفترات عام ٢٠٠٦ حيث بلغت الاستثمارات الأجنبية إلى ١٣ ضعف، وبإستثناء الفترة من ٢٠١٠ حتى ٢٠١٤ حيث أحداث ٢٥ يناير وما تبعها من أحداث أدت إلى انحصار الاستثمار الاجنبي عن مصر ثم عاد بعد ذلك للإرتفاع بصورة جيدة، أما بالنسبة للمملكة العربية السعودية فقد تفاوتت خلال فترة الدراسة، وكانت أفضل هذه الفترات عام ٢٠١٠ حيث بلغت ١٥ ضعف، إلا أنها اخفضت بعد ذلك ووصلت إلى الضعفين فقط في نهاية الفترة.

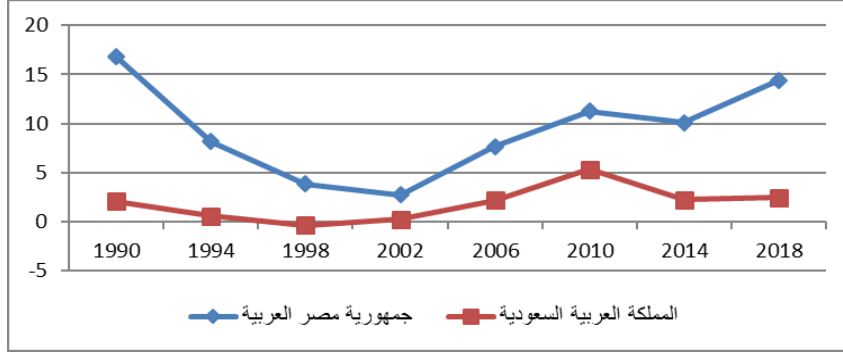
٢- **معدل التضخم:** الجدول التالي يوضح معدل التضخم لكل من جمهورية مصر العربية والمملكة العربية السعودية خلال الفترة من ١٩٩٠ وحتى ٢٠١٨ .

جدول(٢): معدل التضخم لجمهورية مصر العربية والمملكة العربية السعودية خلال الفترة

(١٩٩٠-٢٠١٨)

السنة	جمهورية مصر العربية	الرقم القياسى	المملكة العربية السعودية	الرقم القياسى
١٩٩٠	١٦,٧٥٦	١٠٠	٢,٠٧٧	١٠٠
١٩٩٤	٨,١٥٤	٤٨,٦٦٣	٠,٥٦٤	٢٧,١٦٨
١٩٩٨	٣,٨٧٣	٢٣,١١١	٠,٣٧١-	١٧,٨٧٤-
٢٠٠٢	٢,٧٣٧	١٦,٣٣٦	٠,٢٤٧	١١,٩٠٠
٢٠٠٦	٧,٦٤٥	٤٥,٦٢٢	٢,٢٠٩	١٠٦,٣٤٩
٢٠١٠	١١,٢٦٥	٦٧,٢٢٩	٥,٣٣٩	٢٥٧,٠٥٥
٢٠١٤	١٠,٠٧٠	٦٠,٠٩٨	٢,٢٣٦	١٠٧,٦٦١
٢٠١٨	١٤,٤٠١	٨٥,٩٤٦	٢,٤٥٨	١١٨,٣٤٢

المصدر: إعداد الباحثون بالاعتماد على بيانات البنك الدولي ٢٠٢١



شكل رقم (٤): معدل التضخم لجمهورية مصر العربية والمملكة العربية السعودية خلال الفترة من ٢٠٠١ وحتى ٢٠١٨

من الجدول (٢) والشكل (٢) يتضح أنه بمقارنة معدل التضخم لكل من جمهورية مصر العربية والمملكة العربية السعودية خلال الفترة من ٢٠٠١ وحتى ٢٠١٨، بالنسبة لمصر فقد اخفض معدل التضخم خلال فترة الدراسة وكانت اقل هذه المعدلات عام ٢٠٠٢، ثم عادت مرة أخرى للإرتفاع، أما بالنسبة للمملكة العربية السعودية فقد إنخفضت في الفترة من ١٩٩٤ حتى ٢٠٠٢ والتي كانت أقل المعدلات إنخفاضا، ثم عادت للإرتفاع مرة أخرى خلال باقى فترات الدراسة وكانت أعلى معدلاتها عام ٢٠١٠ والتي بلغت الضعفين والنصف تقريبا .

**ثالثاً: اختبارات الفروض الإحصائية:** يقوم البحث على خمسة فرضيات قام الباحثون

باختبار كل منها باستخدام الأساليب المختلفة للتحليل الإحصائي على النحو التالي:

**الفرض الأول:** ينص الفرض الرئيسي الأول الذي قام الباحثون بصياغته في صورته العدمية على أنه "لا يوجد تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية للاستثمار الاجنبي المباشر على معدل التضخم بجمهورية مصر العربية "

ولكي يتم اختبار الفرض قام الباحثون باستخدام تحليل الانحدار الخطي البسيط وذلك

بطريقة المربعات الصغرى (OLS) وأسفرت نتائج التحليل الإحصائي للباحثة على ما يلي:

جدول (٣): اختبار معاملات الانحدار ونتائج الارتباط للفرض الأول

المتغير المستقل	معامل الانحدار	قيمة t	مستوى الدلالة	القرار عند $\alpha=0.1$	معامل ارتباط بيرسون r
التضخم	٠,٠١٥	١,٧١٦	٠,٠٩٨	معنوي	٠,٣١٣

جدول (٤): تحليل التباين ANOVA للفرض الأول

المتغير التابع	قيمة F	مستوى الدلالة	القرار عند $\alpha=0.1$	معامل التحديد $r^2$
الاستثمار الاجنبي المباشر	٢,٩٤٥	٠,٠٩٨	معنوي	٩,٨ %

من نتائج التحليل الإحصائي للفرض يتضح للباحثون ما يلي:

- ١- بالنظر لجدول اختبار معامل ارتباط بيرسون وكذلك معامل الانحدار يتضح أن قيمة مستوى الدلالة اقل من قيمة مستوى المعنوية  $\alpha=0.10$  وهذا يعني وجود علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين الاستثمار الاجنبي المباشر ومعدل التضخم.
- ٢- كانت إشارة معامل الانحدار الواردة في النموذج المقدر إشارة موجبة وهذا يعني وجود علاقة طردية معنوية ذات دلالة إحصائية للاستثمار الاجنبي المباشر على معدل التضخم.
- ٣- كانت قيمة معامل التحديد  $r^2 = 9.8\%$  وهذا يعني أن التغيرات التي تحدث في الاستثمار الأجنبي المباشر مسئولة عن تفسير ما نسبته ٩,٨ % من التغيرات التي تحدث في معدل التضخم، والنسبة الباقية ترجع لوجود عوامل أخرى بالإضافة إلى حد الخطأ العشوائي .
- ٤- كانت قيمة مستوى الدلالة الخاص باختبار معنوية النموذج الإجمالي بصورة كلية اقل من قيمة مستوى المعنوية  $\alpha=0.10$  وهذا يعني أن الباحثة يمكنها تعميم نتائج العينة على المجتمع محل الدراسة.

مما سبق يمكن للباحثة رفض الفرض في الصورة العدمية وقبول الفرض في الصورة البديلة التي نصت علي أنه " يوجد تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية للاستثمار الاجنبي المباشر على معدل التضخم بجمهورية مصر العربية " ويتفق ذلك مع دراسة كلا من سامح محمد عبد السلام قنديل، (٢٠١٢)، حسين العلمي، (٢٠١٣)، الهام شيلي، (٢٠١٤)، معطاء الله حسين، (٢٠١٦) الفرض الفرعي الثاني: ينص الفرض الرئيسي الأول الذي قام الباحثون بصياغته في صورته العدمية على أنه "لا يوجد تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية للاستثمار الاجنبي المباشر على معدل التضخم بالمملكة العربية السعودية "

ولكي يتم اختبار الفرض قام الباحثون باستخدام تحليل الانحدار الخطي البسيط وذلك بطريقة المربعات الصغرى (OLS) وأسفرت نتائج التحليل الإحصائي للباحثة على ما يلي:

جدول(٥): اختبار معاملات الانحدار ونتائج الارتباط للفرض الثاني

المتغير المستقل	معامل الانحدار	قيمة t	مستوى الدلالة	القرار عند $\alpha=0.5$	معامل ارتباط بيرسون r
التضخم	٠,٠١٣	٥,٦٥٥	٠,٠٠٠	معنوي	٠,٦٢٩

جدول(٦): تحليل التباين ANOVA للفرض الثاني

المتغير التابع	قيمة F	مستوى الدلالة	القرار عند $\alpha=0.5$	معامل التحديد r2
الاستثمار الاجنبي المباشر	٣١,٧٥٨	٠,٠٠٠	معنوي	% ٥٣,١

من نتائج التحليل الإحصائي للفرض يتضح للباحثون ما يلي:

١- بالنظر لجدول اختبار معامل ارتباط بيرسون وكذلك معامل الانحدار يتضح أن قيمة مستوى الدلالة اقل من قيمة مستوى المعنوية  $\alpha=0.05$  وهذا يعني وجود علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين الاستثمار الاجنبي المباشر ومعدل التضخم.

٢- كانت إشارة معامل الانحدار الواردة في النموذج المقدر إشارة موجبة وهذا يعني وجود علاقة طردية معنوية ذات دلالة إحصائية للاستثمار الاجنبي المباشر على معدل التضخم.

٣- كانت قيمة معامل التحديد  $R^2 = 53,1\%$  وهذا يعني أن التغيرات التي تحدث في الاستثمار الاجنبي المباشر مسؤولة عن تفسير ما نسبته  $53,1\%$  من التغيرات التي تحدث في معدل التضخم، والنسبة الباقية ترجع لوجود عوامل أخرى بالإضافة إلى حد الخطأ العشوائي .

٤- كانت قيمة مستوى الدلالة الخاص باختبار معنوية النموذج الإجمالي بصورة كلية اقل من قيمة مستوى المعنوية  $\alpha=0.05$  وهذا يعني أن الباحثة يمكنها تعميم نتائج العينة على المجتمع محل الدراسة.

مما سبق يمكن للباحثون رفض الفرض في الصورة العدمية وقبول الفرض في الصورة البديلة التي نصت علي أنه " يوجد تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية للاستثمار الاجنبي المباشر على معدل التضخم بالمملكة العربية السعودية "

ويتفق ذلك مع دراسة كلا من هشام سالم سليمان ابو عميرة، (٢٠١١)، حسين العلمي، (٢٠١٣)، الهام شيلي، (٢٠١٤)، معطاء الله حسين، (٢٠١٦)

من الفرضين السابقين يمكن للباحثون رفض الفرض الرئيسي الأول في الصورة العدمية وقبول الفرض في الصورة البديلة التي نصت علي أنه " يوجد تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية للاستثمار الاجنبي المباشر على معدل التضخم " .

## النتائج والتوصيات

فيما يلي سوف يتم استعراض النتائج التي توصلت إليها الدراسة وأهم التوصيات .  
أولاً: نتائج الدراسة :

- بمقارنة التدفقات في الاستثمار الاجنبي المباشر لكل من جمهورية مصر العربية والمملكة العربية السعودية خلال الفترة من ١٩٩٠ وحتى ٢٠١٨، بالنسبة لمصر فقد تضاعف الاستثمار الاجنبي المباشر حتى وصل إلى حوالي ١١ ضعف، وكانت أفضل الفترات عام ٢٠٠٦ حيث بلغت الاستثمارات الأجنبية إلى ١٣ ضعف، وبإستثناء الفترة من ٢٠١٠ حتى ٢٠١٤ حيث أحداث ٢٥ يناير وما تبعها من أحداث أدت إلى هروب الاستثمار الاجنبي عن مصر ثم عاد بعد ذلك للإرتفاع بصورة جيدة، أما بالنسبة للمملكة العربية السعودية فقد تفاوتت خلال فترة الدراسة، وكانت أفضل هذه الفترات عام ٢٠١٠ حيث بلغت ١٥ ضعف، إلا أنها اخفضت بعد ذلك ووصلت إلى الضعفين فقط في نهاية الفترة .
- بمقارنة معدل التضخم لكل من جمهورية مصر العربية والمملكة العربية السعودية خلال الفترة من ٢٠٠١ وحتى ٢٠١٨، بالنسبة لمصر فقد اخفض معدل التضخم خلال فترة الدراسة وكانت اقل هذه المعدلات عام ٢٠٠٢، ثم عادت مرة أخرى للإرتفاع، أما بالنسبة للمملكة العربية السعودية فقد إنخفضت في الفترة من ١٩٩٤ حتى ٢٠٠٢ والتي كانت أقل المعدلات إنخفاضاً، ثم عادت للإرتفاع مرة أخرى خلال باقى فترات الدراسة وكانت أعلى معدلاتها عام ٢٠١٠ والتي بلغت الضعفين والنصف تقريبا .
- يوجد تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية للاستثمار الاجنبي المباشر على معدل التضخم بجمهورية مصر العربية .
- يوجد تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية للاستثمار الاجنبي المباشر على معدل التضخم بالمملكة العربية السعودية .



- أن الاستثمار الأجنبي المباشر احد أنواع التدفقات المالية، حيث يعمل على رفع المستوى الاقتصادي للبلد من خلال توفير العملة الصعبة والتكنولوجيا والمهارات كما يقلل من البطالة وتحسين ميزان المدفوعات هذا على المستوى الداخلي، أما على المستوى الخارجي فهو يعمل على تحرير وعولمة الاقتصاد الدولي، وله أشكال متعددة.
- أن الدول المتقدمة كانت لها الحصة الأكبر من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، ويرجع ذلك إلى الاستقرار السياسي والأمني والاقتصادي فيها، والى ما تتمتع به من بيئة استثمارية جاذبة وما قامت به الشركات الأجنبية أو متعددة الجنسيات في هذه الدول من عمليات الاندماج والتملك عبر حدودها من أجل الوحدة الاقتصادية فيما بينها من خلال خلق جو قائم على التعاون لتجنب المخاطر، وتزويد من الأرباح ولارتفاع تكاليف المشاريع الصناعية والبحث والتطوير، إضافة إلى ما تحتاجه هذه المشاريع من تكنولوجيا عالمية متطورة .

#### ثانياً: التوصيات:

- يجب على الدول العربية بشكل عام ودول الدراسة بشكل خاص الاستفادة من تجارب الدول المتقدمة والعمل الجاد من أجل تحقيق بيئة استثمارية مشجعه، وجاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر من خلا توفير الاستقرار الأمني والسياسي والاقتصادي، وتشريع القوانين التي تدعم القطاع الخاص ويمكن من خلالها الحصول على اكبر حجم من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، وتوجيهها إلى القطاعات الاقتصادية كافة وعلى رأسها القطاعات القائدة والرائدة في الاقتصاد، وجعل أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية الاقتصادية ليس شعارات أو أثر بسيط لا يذكر وإنما يكون دور واضح واثر كبير وإيجابي على مستوى الاقتصاد الكلي بشكل عام وفي جميع القطاعات وصولاً إلى تحقيق التنمية الاقتصادية للبلد.

- يجب على الحكومة المصرية العمل الجاد من أجل تحقيق الاستقرار الأمني والسياسي والاقتصادي والعمل على إيجاد بنى تحتية التي تعد من العوامل المهمة لجذب الاستثمار بشكل عام.
- ضرورة القضاء على الفساد المالي والإداري في دول المقارنة، من خلال تشديد إجراءات هيئة الرقابة الإدارية والمالية على مؤسسات الدولة والتنسيق بينهم، والاطلاع على التقارير العالمية التي تتحدث عن الفساد، وخاصة منظمة الشفافية الدولية لضمان معرفتها لجميع المعلومات من أجل رفع مرتبة مصر والسعودية في المؤشر.
- تحسين عمل السياسات المالية والنقدية والتجارية في جمهورية مصر العربية والمملكة العربية السعودية من أجل تنظيم عمل الاقتصاد ومعالجة المشاكل التي يعاني منها الاقتصاد مثل مشاكل التضخم والبطالة وعجز الموازنة العامة والديون وغيرها.
- يجب على الحكومة المصرية الاهتمام بالاستثمار الأجنبي المباشر والحصول على أكبر حجم منه وعدم الاعتماد على المساعدات والقروض الخارجية لسد العجز بالموازنة وإقامة المشاريع، لأن الاستثمار الأجنبي أكثر فائدة واستقراراً للبلد ولا يترتب عليه تكاليف مالية، بالإضافة إلى أنه ينقل التكنولوجيا والخبرات الإدارية والمعرفية.

## المراجع

- أحمد، ر. ص. أ. (٢٠١١): الاستثمار الأجنبي وأثره : مع دراسة تحليلية في مسودة القانون الصادر عن سلطة التحالف حول الاستثمار الأجنبي في العراق. مجلة مركز دراسات الكوفة (١)
- الأسرج، ح. ع. (٢٠٠٥): سياسة تنمية الاستثمار الاجنبي المباشر إلى دول العالم العربي. بنك الكويت الصناعي (٨٣).
- الأونكتاد، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، تقرير الاستثمار العالمي، الاستثمار في اهداف التنمية المستدامة ٢٠١٤، خطة عمل

- البسام، خ. ع. (٢٠١١): تحديد العوامل المؤثرة في تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر للملكة العربية السعودية : دراسة قياسية للفترة (١٩٨٠ - ٢٠٠٧م). مجلة جامعة الملك عبدالعزيز، ٢٥(١).
- حسين العلمي، (٢٠١٣): دور الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تحقيق التنمية المستدامة، رسالة ماجستير، مدرسة الدكتوراة : إدترة الاعمال والتنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التيسير، جامعة فرحات عباس سطيف ١، الجزائر .
- رخا، ح. ش. ع. (٢٠١٢): الاستثمار الأجنبي المباشر : المفهوم - الآثار - المحددات. المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، ٢٦(٢).
- زينب فؤاد عبد اللطيف إبراهيم، (٢٠١٠): اليات تفعيل تطبيق التنمية المستدامة فى الاقتصاد المصرى، رسالة ماجستير فى الاقتصاد، كلية التجارة جامعة عين شمس،
- سامح محمد عبد السلام قنديل، (٢٠١٢): دور الاستثمارات الاجنبية المباشرة واثرها على التنمية المتواصلة، رسالة ماجستير، معهد الدراسات والبحوث البيئية، قسم العلوم الاقتصادية والقانونية والادارة البيئية جامعة عين شمس،
- شرف، س. ر. (٢٠٠٦): الاستثمار الأجنبي وأثره في اقتصاديات الدولة. الإدارة المالية، ٣٥(١).
- شكرانى الحسين من مؤتمر استوكهولم ١٩٧٢ الى ريو+٢٠ لعام ٢٠١٢ مدخل الى تقييم السياسات البيئية العالمية، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العددان ( ٦٣ ، ٦٤ ) ، (٢٠١٣).
- شليبي، م.: الإستثمار الاجنبي المباشر و أثره على النمو الإقتصادي : دراسة تطبيقية على الإقتصاد المصري. مجلة مصر المعاصرة ١٠٤(٥١٠)، (٢٠١٣)..
- صالح، ع. م.: دور الاستثمار الأجنبي في التنمية الاقتصادية للدول النامية مع إشارة خاصة للتجربة الصينية. مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة. (٢٠١٣)
- صائب حسن مهدى: العولمة ودور الشركات المتعددة الجنسيات فى النظام العالمى الجديد، مجلة الغرى للعلوم الاقتصادية، مجلد ٣، الاصدار ١٦، (٢٠١٠).
- العبيدي، ف. م. (٢٠١٢): البيئة الاستثمارية. عمان: مكتبة المجتمع العربي.
- عليوة، ز. ت. ا.: أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في مصر. المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، ١٩(٢)، (٢٠١١).

لطفي، ع. (٢٠٠٩): الاستثمارات العربية ومستقبل التعاون الاقتصادي العربي. القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الإدارية.

محمد، أ. ح. ا. (٢٠٠٥): محددات الاستثمار الاجنبي المباشر و غير المباشر في البيئة الاقتصادية العربية : دراسة مقارنة ( تركيا - كوريا الجنوبية - مصر ). الاسكندرية الدار الجامعية.

مختار، ا. م. ع. (٢٠١٣): الاستثمار الأجنبي المباشر ودوره في تحقيق التنمية الاقتصادية في السودان خلال الفترة من عام ٢٠٠٠-٢٠١٠م. أماراباك، ٤(١١).

مريم، ح، & فلة، ح. (٢٠١٤). الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر: بين نصوص القانون المحفزة والواقع الاستثماري المعيق.

معطاء الله حسين، (٢٠١٦): جنسية الشركات متعددة الجنسيات، رسالة ماجستير، قسم الحقوق - كلية الحقوق والعلوم السياسية - جامعة قاصدي مرباح - ورقمة .

الهام الشيلي، (٢٠١٤): دور استراتيجية الجودة الشاملة في تحقيق التنمية المستدامة في المؤسسة الاقتصادية دراسة ميدانية في المؤسسة المينائية بسكيدة، دراسة ماجستير لنيل درجة الماجستير كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر.

هشام سالم سليمان ابو عميرة(٢٠١١): دور الشركات متعددة الجنسيات في التنمية الاقتصادية المصرية في ضوء الاشتراطات البيئية، رسالة ماجستير ،معهد الدراسات والبحوث البيئية، قسم العلوم الاقتصادية والقانونية والادارة البيئية جامعة عين شمس

## THE EFFECT OF FOREIGN DIRECT INVESTMENT ON THE INFLATION RATE IN THE ARAB REPUBLIC OF EGYPT AND THE KINGDOM OF SAUDI ARABIA

**Asma Z. Qayati<sup>(1)</sup>; Ahmed F. Mandour<sup>(2)</sup> and Magda M. A. Jibril<sup>(2)</sup>**  
1) Post Grad. Student, Faculty of Graduate Studies and Environmental  
Research, Ain Shams University 2) Faculty of Commerce, Ain Shams  
University

### ABSTRACT

The study aimed to measure the impact of foreign investments on economic growth, and the study sought to direct policy makers and decision makers to the important role played by foreign direct investment and its impact on economic growth, through a main goal is to measure the impact of foreign direct investment on the rate of inflation, and the research was adopted On the descriptive analytical approach, which includes the use of the data collection method, where the data of the World Bank was used, and its statistical analysis in order to test the validity of the research hypotheses.

#### **The research found:**

- There is a significant statistical impact of foreign direct investment on the inflation rate in the Arab Republic of Egypt.
- There is a significant statistical impact of foreign direct investment on the inflation rate in the Kingdom of Saudi Arabia.
- Foreign direct investment is one of the types of financial flows, as it works to raise the country's economic level by providing hard currency, technology and skills, as well as reducing unemployment and improving this balance of payments at the internal level, while at

the external level it works to liberalize and globalize the international economy. Multiple shapes

**The most important recommendations:**

- The Egyptian government must work hard in order to achieve security, political and economic stability, and work to find infrastructure, which is one of the important factors to attract investment in general.
- The necessity of eliminating financial and administrative corruption in the comparison countries, through tightening the procedures of the Administrative and Financial Control Authority on state institutions and coordinating between them, and reviewing global reports that talk about corruption, especially Transparency International, to ensure that it knows all the information in order to raise the rank of Egypt and Saudi Arabia in the index.
- Improving the work of the financial, monetary and commercial policies in the Arab Republic of Egypt and the Kingdom of Saudi Arabia in order to organize the work of the economy and address the problems that the economy suffers from such as problems of inflation, unemployment, public budget deficit, debts and others.

**key words:** Foreign Direct Investment - Inflation Rate - Egypt - Saudi Arabia